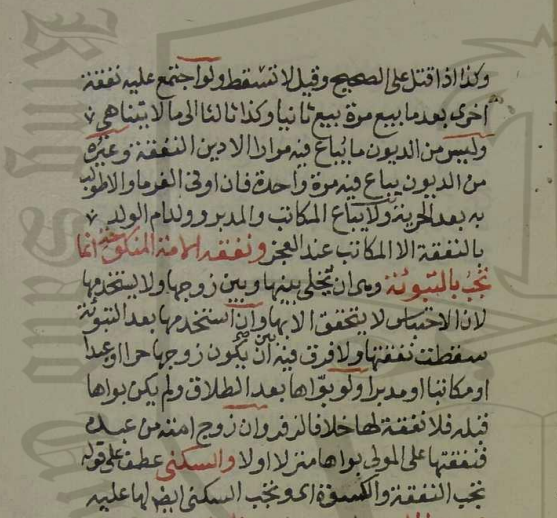


يقضى لها بنفقة ما مضى لانها صلة فلا تملك الا بالقبض
 كزوج القاضى وقال الشافعى في تفسيره بينا بلا قضاء ولا رضا
 كالمهر وبه قال مالك واحد وفي الذخيرة نفقة ما دون
 الشهر لا تسقط **بموت** احداهما اي الزوجين **تسقط**
 النفقة **المقتضية** بها لانها صلة والصلاة تسقط بالموت
 كالبنت والدية والجزية وضمان العتق هذا اذ لم يامرها
 بالاستدانة وان امرها القاضى بالاستدانة لم تسقط
 بالموت هو الصحيح وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح
 وعند الثلاثة لا تسقط مطلقا **ولا تفر** لنفقة **المجلة**
 بموت احداهما ان اسلفها نفقة سنة مثلا لم تلتحق
 لا يسترد ذلك وقال محمد يحسب لها نفقة مضي وما بقى شبر
 منها وبه قال الشافعى وعلى هذا الخلاف **الكسوة** لانها احد
 عوضاتها تستحق عليه بالاحتباس فتبين ان لا استحقاق
 لها عليه فترده ولانها صلة التصرف بها القبطى وللرجوع
 في الصلابة بعد الموت **وباع القن** اما المملوك **فنفقة زوجته**
 اذا تزوجها باذن المولى لانه دين وجب في ذمته لوجود
 سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فتعلق برقبته كدين
 التجارة بخلاف ما اذا كان بغير اذنه لان النكاح لم يصح
 فلا تجب النفقة فيه ولو دخل بها لا يباع ايضا في المهر
 لان وجوب المهر يظهر في حق المولى لكونه بحجره عليه
 وانما يطالب بعد الحرية وللمولى ان يقدره ولو مات سقط

وكذا



الذي يحمله
 الا ان يحمله
 بصيغة
 التثنية

٩٥٧

Copyright © King Saud University